دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإصلاحات السياسية والأنظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية : دراسة مسحية
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	العدوان، عبدالحليم مناع
مؤلفين آخرين:	الهزايمة، محمد عوض(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج43, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الصفحات:	677 - 704
رقم MD:	749035
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	الإصلاح السياسي، النظم السياسية، العالم العربي، الجامعة الأردنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/749035

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإصلاحات السياسية والأنظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية "دراسة مسحية"

*عبدالحليم مناع العدوان، محمد عوض الهزايمة**

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية من خلال مدركات مدرسّي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وتقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن هناك علاقة ذات احصائية عند مستوى ($0.05 \geq @$) بين المتغيرات الشخصية والإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الكمي (اسلوب الدراسة المسحية) من خلال استبانة تكونت من قسمين: الأول: خصص للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة، والثاني: للإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية من خلال مدركات مدرسّي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وتم توزيع (51) استبانة على مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، استرجع منها (45) استبانة، رفضت ثلاثة استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، خضع للتحليل (42) استبانة.

جاءت هذه الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: إن أبرز الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية هي الإصلاحات الدستورية، وان انغلاق الأنظمة على نفسها سبب تفشي الفساد، كم تبين ان هناك غياباً للوعي العربي وعدم ادراك تأثير الإعلام على المجتمع، وأما أهم التوصيات فهي: ضرورة الابتعاد عن الإصلاحات الترقيعية والاقتراب من الإصلاحات الحقيقية، على أن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد لتعزيز المواقع القيادية داخل النظام، والابتعاد عن الاختزال في الحكم، وضرورة تبني قاعدة النظام السياسي المفتوح ليشارك الجميع وخصوصاً أصحاب الكفاءات في العملية السياسية.

الكلمات الدالة: الاصلاحات السياسية، الأنظمة السياسية العربية، مدرسو العلوم السياسية، الجامعات الأردنية.

المقدمــة

في ظل الظروف الدولية المؤيدة والمنادية بالحفاظ على حقوق الانسان، والتحول نحو الديمقراطية والتعددية، واطلاق الحريات الفردية والعامة، وعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، والمطالبات الدولية لكثير من الانظمة بالاسراع في عملية الاصلاح والتغيير السياسي، قامت بعض الدول والانظمة العربية بالتقاط هذه الاشارات ومحاولة تحسين صورتها من خلال عمليات اصلاحية تدريجية وشكلية لم توصلها الى جوهر عملية الاصلاح والتغيير المنشود، ومع هذا استطاعت هذه الانظمة مقاومة الانهيار السياسي وحافظت على الحد الادنى من العلاقة بينها وبين شعوبها. في حين ان بعض الأنظمة السياسية العربية التي واجهت شعوبها، حصدت نتائج ما سلكته من سياسات خاطئة في ادعائها للديموقراطية والتعددية، وتجاهلها للاصلاح والتغيير، والتي نتج عنها زيادة وتعاظم الأزمات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجاهلها مطالب الشعوب في المشاركة السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية مما ادى الى تفشي الفقر والبطالة وتدني المستوى المعاشي، والتضييق على الحريات العامة، الأمر الذي أدى إلى احتقان شعبي واسع، ترجم فيما بعد إلى مظاهرات احتجاجية، سرعان ما تحولت إلى ما يعرف بالثورات الشعبية قادتها الشعوب وخاصة الشباب ضد الانظمة الحاكمة، قامت نتيجة أزمات مكبوتة واحباطات مختزنة عانت منها الشعوب لفترات طويلة واستشراء الفساد والمحسوبية والتطاول على المال العام وتهميش غالبية المجتمع وسوء توزيع مكتسبات التنمية، متجاهلة مسايرة التحولات الدولية للديمقراطية والتعددية، والمناداة بإطلاق الحريات، واصلاح اجهزة الدولة، ورعاية شؤون المواطنين، الامر الذي أوصل الأوضاع الداخلية إلى وضع قابل للانفجار عند أول فرصة سانحة. لذلك فإن ما تشهده الأنظمة السياسية العربية بات والحالة هذه، يتطلب ضرورة القيام بالإصلاحات السياسية الجوهرية والحقيقية لجعل المصلحة العامة تتقدم على المصلحة الشخصية، ووضع حد

* معهد بيت الحِكمة، جامعة آل البيت، الأردن؛ وكلية الآداب، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2013/12/30، وتاريخ قبوله 2014/10/9.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

لتغول المتنفذين على المال العام وعلى القرار السياسي، ووضع سياسات قابلة للتنفيذ تأخذ بمتطلبات الشعوب في التحديث والتغيير وتقود إلى الإصلاح العام.

لما سبق يتوجب الإجابة على التساؤل التالي: ما هي الإصلاحات التي على الأنظمة السياسية العربية القيام بها لتفادي قيام الثورات الشعبية؟. إن الإجابة عن هذا التساؤل معلقة على إجابات ذوي الاختصاص من مدرسي العلوم السياسية في معظم الجامعات الحكومية والخاصة الاردنية، كونهم أكثر إلماماً ومعرفة بما على الأنظمة السياسية العربية القيام به من إصلاحات ضرورية، كون تشخيص الإصلاحات المتعلقة بهذه الأنظمة هي من ضمن الاهتمام والاختصاص الدقيق لمثل هؤلاء الأكاديميين.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في الإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة لتجاوز الأوضاع المتأزمة التي تعيشها الأنظمة السياسية العربية وفي مقدمتها بنية السلطة السياسية أي التغيير في طبيعة الحكم القائم، والانتقال إلى حكم قائم على رؤية إستراتيجية وطنية للإصلاح، تكون كفيلة بإعادة الشرعية الشعبية للسلطة السياسية التي هي مصدر قوتها، ومحرك الفاعلية في مختلف مؤسسات الدولة، وصولاً إلى منظومة سياسية متكاملة تشمل كافة الجوانب التي تحيط بالأنظمة السياسية من حيث: الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإعلامية والثقافية، وما يتعلق بمؤسسة الحكم والدستور، وأية جوانب أخرى، وهذا يحقق الرضا الشعبي، ويؤطر لحالة من الاستقرار السياسي لهذه الأنظمة ويكسبها شرعية البقاء والاستمرارية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كونها ترسم صورة واضحة لمنظور فئة أكاديمية متخصصة في مجال علم السياسة حول الإصلاح السياسي المطلوب للأنظمة السياسية، وذلك لتفادي قيام الثورات الشعبية العربية، وإخماد المشتعلة منها. بالإضافة إلى إخراج الأنظمة السياسية العربية من الأوضاع المتأزمة التي تعيشها، وتجاوز الأزمات المكبوتة التي أدت إلى خيبة أمل الشعوب من سياسة هذه الاتظمة، مما اضطرها إلى اختراق جدار الخوف والقيام بالثورة، فأطاحت ببعض الأنظمة، ولا يزال البعض الآخر يقع تحت صيحات الشعوب المنادية بإسقاط رموزها من اجل تصحيح مسيرتها الخاطئة، كما تنبع أهمية الدراسة من كونها تبين ما هي الإصلاحات الأكثر إلحاحاً ليبدأ دعاة الإصلاح بها وصول إلى أقلها اهمية، وهذا يسهم في وضع إستراتيجية إصلاحية قائمة على رؤية علمية بحتة بعيدة عن الاحتمالات والتكهنات التي قد تؤدي إلى استغراق وقتاً طويلاً ولا تؤدي إلى الإصلاحات المطلوبة.

أهداف الدراسة: تهدف هذا الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على مستوى الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية.
2. معرفة اختلاف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف(العمر، الرتبة، مصدر المؤهل الأخير، التوجه الفكري، الدخل الشهري)لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الاردنية.

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة مستوى الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية؟.
2. هل تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف (العمر، الرتبة، مصدر المؤهل الأخير، التوجه الفكري، الدخل الشهري) لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الاردنية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن أسئلة الدراسة تم وضع الفرضيات الصفرية التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى الى الفئة العمرية للمدرس (35سنة فما دون، 36 سنة اقلمن45، من45فأكثر).

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى الرتبة الأكاديمية للمدرس(مدرس وأستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى المصدر الأخير للمدرس(الدول العربية، الدول الشرقية، الدول الغربية).

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى التوجهات الفكرية للمدرس (إسلامي، قومي، قطري).

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى الدخل الشهري للمدرس

(اقل من1000 دينار أردني، من 1000- اقل من 1500 دينار أردني، من 1500 دينار أردني فأكثر)

حدود الدراسة: تقتصر حدود الدراسة على الإصلاحات السياسية المطلوبة من خلال مدركات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لتشمل الأنظمة السياسية في الوطن العربي بعامة. وتم تصميم استبانة اعدت لهذه الغاية وجرى تحكيمها من مجموعة من اساتذة العلوم السياسية في الجامعات الاردنية. اما حدود الدراسة فقد كانت على النحو التالي:

1. الحدود الزمانية: 2011-2014.
2. الحدود المكانية: الجامعات الاردنية (الحكومية والخاصة).
3. الحدود البشرية: مدرسي العلوم السياسية.
4. الحدود الموضوعية: الاصلاحات السياسية والانظمة السياسية العربية في ادراك مدرسي العلوم السياسية.

مصطلحات الدراسة: هناك ثلاثة مصطلحات تتضمنها الدراسة وهما: الإصلاح السياسي، المدركات، الحكم الصالح الرشيد، حيث تقتضي طبيعة الدراسة تعريف كل من هذه المصطلحات:

أولاً: الإصلاح السياسي: الإصلاح هو ضد الفساد وعرفه هنتيغتون بأنه: (تغيير قيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً واستبدال مقاييس العزوة – المحاباه – بمقاييس الكفاءة، وتوزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية) [هنتيغتون، 1993: 17]، ويرى علوي أن هذا المفهوم يشير إلى: (فكرة التحديث السياسي، وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة وتقوية آلياتها، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة، وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون) [علوي، 2009: 7]. ويمكن القول ان الإصلاح السياسي هو: (تكييف النظام السياسي مع المطالب والضغوطات والتأثيرات التي تفرزها التغييرات في البيئتين الداخلية والخارجية، حيث يتعين عندها على النظام بإحداث قدر من التغيير في بنيته المؤسساتية وقياداته وأهدافه وسياساته).

ثانياً: الإدراك: هناك عدة تعريفات تناولت مفهوم الإدراك، يرى الحديثي ان الادراك هو: (ما يتم من جراء تضافر عوامل ثلاثة هي: الشخص المدرك "بضم الميم وكسر الراء" والشيء المدرك "بضم الميم وفتح الراء" والبيئة المحيطة بهما وبما تحتويه من ظروف ومؤثرات، فهذه العملية بعناصرها الثلاثة هي الإدراك) [الحديثي، 1982: 67]، وأما السلمي يرى أن الإدراك هو(عملية استقبال المؤثرات الخارجية "foreign stimuli"، وتفسيرها بواسطة النظام السلوكي تمهيداً لترجمتها إلى معانٍ ومفاهيم تسهم في اختيار السلوك) [السلمي، 1995: 133]، يرى صليبيا ان الإدراك هو: (شعور الشخص بالمؤثر الخارجي والتأثر به والحكم عليه) [صليبا: 1982: 55]، ويرى الباحث ان الإدراك هو: (عملية ذهنية مقصوده تتأثر بظروف البيئة الكلية لموقف ما والهادفة إلى فهمه وتفسيره وإصدار الحكم عليه).

ثالثا: الحكم الصالح والرشيد: يعود مصطلحي الصالح والرشيد لمفهوم الحكم ويعرفة (مشاقبة وعلوي، 2010، 54)، "هو ذلك الحكم الذي تنهجه قيادات سياسية شرعية اي منتخبه بصوره نزيه وحرة تشكل في سياق عملها كواد ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياه المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة والرضا بينها وبين الرعية على اساس شراكة بينهما " وبهذا فان مصطلحي الصالح والرشيد ظهرا حديثا وارتبطا معا بمفهوم الحكم الذي يعبر عن مفهوم الحاكم ويعطيان نفس المعنى.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإصلاح السياسي في الدول العربية ومن أهمها:

- **دراسة (بني سلامة، 2013)** والموسومة ب:" (الاصلاح السياسي: دراسة نظرية) هدفت الدراسة الى بيان مبررات الاصلاح السياسي للانظمة السياسية العربية وسبل اصلاحها، قامت هذه الدراسة على فرضية مفادها: ان الاوضاع التي تمر بها الانظمة السياسية تحتاج الى اصلاح، وذلك بسبب ان بيئة الانظمة استشرى فيها الفساد على انواعه واشكاله، وخلصت الدراسة الى استنتاجات منها؛ ان الاصلاح سبيل بقاء الانظمة والتفاف المجتمع حولها، كما ان الاصلاح يؤدي الى حالة من الطمأنينة والرفاه التي تعود على الشعوب بالامان والاستقرار، ومن اهم التوصيات ضرورة الاسراع بالعمليات الاصلاحية من اجل الاسهام بالاستقرار وعدم خروج الشعوب بالمناداه باسقاط الانظمة.

- **دراسة (موسى، 2013)** والموسومة ب:" الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي "، هدفت الدراسة الى بيان موجبات الثورات العربية ومطالبها التي تستوجب التغيير السياسي، قامت الدراسة على فرضية مفادها ان الثورات العربية هي السبيل الوحيد لاجبار الانظمة السياسية على القيام

بالاصلاحات التي تؤدي الى مستقبل سياسي افضل، واهم الاستنتاجات ان الثورات العربية لها ما يبررها في عالم اصبح الاصلاح فيه مفقوداً لدى الانظمة، كما ان التغيير السياسي يجب على الانظمة القيام به لقطع الطريق على نشوب الثورات، واوصت الدراسة؛ بضرورة قيام الثورات بصورة احتجاجية لتنبيه الانظمة الى اهمية التغيير السياسي في النهج والممارسة.

- **دراسة (الجحيشي، 2011)** والموسومة بـ: "عالمنا العربي. ثورات تغيير داخلية أم مشاريع تقسيم خارجية ": هدفت هذه الدراسة الى بيان موجبات الثورات التي هزت العالم العربي، والوقوف على مضامينها واهدافها في تغيير ينبع من الداخل العربي، وناقش محركات الثورات العربية والتي من الممكن ان تكون موجهه من الخارج. وقامت الدراسة على فرضية مفادها: أن الثورات في العالم العربي قامت بسبب تناقضات موجودة في النسيج الإجتماعي والسياسي والإقتصادي العربي، ومالعوامل الخارجية إلا عوامل داعمة لقيام الثورات. هذا وقد توصل الباحث إلى عدة إستنتاجات من أهمها: أن النتيجة السياسية التي تفصح عنها الثورات هي بروز صفوة سياسية جديدة وهبوط أخرى، وإن المجتمعات الأجنبية تبقى متماسكة إن استطاعت خلق مجتمع خارجي معادٍ لها، مما يدفعها إلى التماسك ضد هذا العدو، وإذا ما أرادت الدول العربية حصد نتائج إيجابية من التغيير فعليها القيام بالتغيير التدريجي، لان التغييرالمفاجيء في المجتمعات العربية غير مناسب، وتوصل الباحث إلى عدة توصيات من أهمها: إن التغيير ضروري في الدول العربية اسوة بالتغيير في الدول المحيطة، وأن التغيير يجب أن يكون تدريجياً من اجل الخروج من عهد التبعية والتخلف والفساد إلى التحديث والنهوض بالمجتمعات العربية.

- **دراسة (شحاتة) و(وحيد) (2011)**، والموسومة بـ: (معركة التغيير في العالم العربي)، استهدفت الدراسة بيان محركات التغيير والقوى المحركة للثورات الشعبية والاسباب الموجبة لها، وقامت الدراسة على فرضية مفردها: (إن ما يجري في العالم العربي تقف وراءه أسباب عطلت حركة الإصلاح، حتى أصبحت الثورات أمراً واقعاً، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلا في نهاية الدراسة إلى صحة الفرضية، كما توصلا إلى عدة استناجات أهمها: أن الأنظمة السياسية العربية وبنهجها السياسي الذي هي عليه لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المواطنين، وأن الاستئثار بالسلطة من قبل النخب الحاكمة أدت إلى تهميش دور المواطنين في المشاركة السياسية، كما أن الاحتقان قد تعاظم في صدور كافة شرائح المجتمع، مما أدى إلى تحدي السلطة السياسية التي كثيراً ما وصفت بالاستبدادية. كما توصل الباحثان إلى عدة توصيات أهمها: عدم إغفال دور التنمية وفي جميع المجالات، وخاصة المستدامة منها للقضاء على البطالة، وتوفير ما يلزم للشعوب وخصوصاً رغباتهم الاستهلاكية، وإفساح المجال لهم بالمشاركة في العملية السياسية وعلى مختلف مستوياتها.

- **دراسة برنتون 2010**، دراسات تحليلية للثورات وهدفت هذه الدراسة الى دراسة المجتمعات وصولا الى المجتمع المثالي وقامت على فرضية اساسية ان المجتمعات تتباين في تركيبتها الامر الذي جعل من هذه التركيبات مقياساً للرقي، استخدم الباحث المنهج السيكولوجي لتحقيق اهداف الدراسة واهم الاستنتاجات التي توصل اليها: انه كلما كانت التركيبة الاجتماعية من وحدة واحدة كان الانسجام يسود الدولة وينخفض التناقض والعنف والعكس صحيح، واهم التوصيات التي افرزتها الدراسة ضرورة التركيز على الثقافة السليمة والميكرة لابناء الجيل والمعالجات المبكرة للسلبيات الصغيرة من اجل تفادي الوقوع في اسباب العنف وتجعل من ابناء الاجيال مجتمعا مثاليا وهذا عنوان للتقدم والرقي.

- **دراسة علوي (2009)**، والموسومة بـ: (الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي)، هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الفساد ومضامينه، وإدراك أهمية الإصلاح السياسي ودوره المحوري في إطلاق عملية تنموية شاملة في الدول الخليجية ليتسنى لها إقامة الحكم الرشيد في ربوعها، وتوصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: إن ظاهرة الفساد مستشرية في المؤسسات السياسية إلى الحد الذي يجعل الإصلاح يتطلب الوقت الكبير ليعطي النتائج المرجوة منه، وإن انشغال المواطنين في جمع الثروات أدى إلى إغفالهم لدورهم في المشاركة السياسية، كما أن حكم العائلة في دول الخليج جعل الأنظمة السياسية مغلقة في تولي المناصب السياسية الحساسة، وتوصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة البدء بحوارات حول العمليات السياسية يكون أطرافها النخبة السياسية والمواطنين، وتحويل مفهوم الإصلاح السياسي إلى جزء من الثقافة السياسية، وضرورة الابتعاد عن الحلول الترقيعية أو الشكلية، والاقتراب من الحلول الواقعية الحقيقية.

- **دراسة (دن) و(اوتاودي) (2007)**، والمرسومة بـ: (الأنظمة الحاكمة في العالم العربي: مخاطر الإصلاح الهرمي)، واستهدفت الدراسة تحديد مخاطر الإصلاح الذي يتأتى من أعلى الهرم السياسي، ومعرفة العوامل التي تؤثر في عملية الإصلاح السياسي للعالم العربي، وأهمها المؤسسات

السياسية على اختلافها، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلا إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الإصلاحات السياسية التي تم الأخذ بها كانت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولم تطل الإصلاحات السياسية التي تنال مؤسسات الحكم والنخبة العليا في الدولة، إضافة إلى أنها تجنبت الإصلاحات التي تحد من سلطة المتنفذين من النخبة الحاكمة، وأن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة هي: ضرورة الابتعاد عن الروتين في إدارة مؤسسات الحكم، وإشراك وجوه جديدة في العمليات السياسية لتحل محل تلك القديمة، والتي أثريت على حساب المال العام في الدولة، ووضع أسلوب للمساءلة والشفافية ليطال الجميع ابتداءً ممن هم في أعلى درجة بالهرم إلى من هم في أدناها.

- **دراسة مركز دراسات الوحدة العربية (2004)** والموسومة بـ: (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، هدفت الدراسة الى بيان أماكن الخلل في السياسات العربية التي تنتهجها الأنظمة، وركزت على قضايا الفساد ومحاربته، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى عدة استنتاجات أهمها: ضرورة تبني أسلوب الحوار والمناقشة الفكرية وذلك من أجل تطبيق قاعدة أساسية للمساءلة والشفافية من أجل إيضاح أماكن الخلل ومعالجتها بروح الجماعة لتحقيق الأهداف التي ترتقي إلى بيان أهمية مناهضة الفساد ومقاومته، وأما أهم التوصيات فهي: ضرورة محاسبة المفسدين والفاسدين والتأكيد على أهمية الحكم الصالح ورعاية وحماية المصالح العامة، والتركيز على دور المواطن في عملية الإصلاح والمشاركة في العملية السياسية من خلال إفساح المجال بتبني نهج التعددية السياسية في الحكم.

التعليق على الدراسات السابقة: على الرغم من اهميه الدراسات السابقة، والتي طرحت موضوع الاصلاح السياسي من حيث مبرراته ووسائله في ضوء ثورات الربيع العربي، وما مرت به عملية الاصلاح واجهزتها الرسمية، فانه يلاحظ ان هذه الدراسات عالجت موضوع الاصلاح السياسي من الناحية النظرية، واغفلت عدم جدية الانظمة في الاصلاح وارتباط الكثير منها بالتوجهات الخارجية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: كونها أول دراسة مسحية اتبعت المنهج الكمي (اسلوب الدراسات المسحية)، حيث تناولت الإصلاح السياسي من خلال إدراك أكاديميين متخصصين في علم السياسة مما اعطى مصداقية لنتائجها، وتميزت هذه الدراسة باستخدام اداة الاستبانة كوسيلة مسحية لمعرفة اراء عينتها، أضف أن المجالات التي تناولتها الاستبانة لم تتناولها اي دراسة أخرى وفق اعتقاد الباحث، حيث تناولت أكثر الجوانب التي يجب أن يتناولها الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية.

منهجية الدراسة: اتبع الباحث المنهج الكمي (اسلوب الدراسات المسحية) لبلوغ غايات الدراسة، وصولاً إلى تحقيق أهدافها، إيماناً من الباحث، أن المنهجية المشار إليها هي الأنسب لطبيعة مشكلة الدراسة البحثية، والأقدر للوصول إلى نتائج عملية.

مجتمع الدراسة: شملت الدراسة عينة مسحية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، حيث تم ارسال الاستبانة باليد الى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية التالية (الجامعة الاردنية، ال البيت، الهاشمية، العلوم الاسلامية العالمية، البلقاء التطبيقية) وتم ارسال الاستبانة الى الجامعات الحكومية التالية بواسطة مكتب الارتباط (جامعة مؤتة واليرموك). اما الجامعات الخاصة التالية (الشرق الاوسط والعلوم التطبيقية) فقد تم ارسال الاستبانات باليد. علما بأن عدد مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الحكومية والخاصة الذين يمارسون مهنة التدريس يزيد على 68 عضوا. تم توزيع (51) استبانة على مجتمع الدراسة، استرد منها (45) استبانة، رفضت 3 استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، خضع للتحليل (42) استبانة وقد شكلت ما نسبته (82%) من الاستبانات الموزعة.

أداة الدراسة: لقد تم جمع البيانات الأولية من أفراد العينة، باستخدام إستبانة صممها الباحث بطريقة تخدم أغراض البحث، وتكونت من جزئين رئيسيين: تناول الأول خصائص عامة لأفراد العينة من حيث: العمر والرتبة الأكاديمية، ومصدر المؤهل الدراسي الأخير والتوجه الفكري والدخل الشهري، أما الجزء الثاني فقد خصص للإصلاحات السياسية، وكان عددها ثمانية إصلاحات ضم كل إصلاح منها إصلاحات فرعية خمسة، والإصلاحات الرئيسة هي: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإعلامية والثقافية وإصلاحات أخرى تتعلق بمؤسسة الحكم بالإضافة إلى إصلاحات دستورية وأخرى متفرقة.

تصميم الأداة: تكونت الأداة من ثمان موجبات إصلاحية رئيسة إنضوت تحتها موجبات إصلاحية فرعية خمسة تحت مسمى كل موجب إصلاحي رئيس، وتمت الإجابة عليها من خلال تدريج رباعي على النحو التالي: موافق بشدة وقد أعطيت (4) درجات، وموافق أعطيت (3) درجات، ولا أوافق أعطيت (2) درجة، ولا أوافق بشدة أعطيت (1) درجة.

صدق الأداة: اتبع الباحث اسلوب صدق المحكمين للتأكد من مدى ملائمة فقرات الاستبانة ودرجة انتمائها للبعد، وملائمة

الفقرة لغويا وفنيا، وذلك بعرضها على سبعة من المحكمين المختصين، من ذوي الخبرات في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والسكان والإعلام والقياس والتقويم في عدد من الجامعات الأردنية، وطلب منهم وضع درجة على يسار كل فقرة من محتويات الاستبانة من (10) درجات، كما طلب منهم وضع أية ملاحظات يرونها مناسبة، ثم قام الباحث بتفريغ إستبانات المحكمين، وإجراء عملية حسابية لمشكلات كل فقرة من فقرات الإستبانة، وتم أخذ الفقرات التي أجمع عليها المحكمون بنسبة (80%)، وتم تعديل الأخرى التي قبلت وفق ملاحظاتهم.

ثبات الأداة: تم التحقق من ثبات الأداة بتطبيقها على عينة استطلاعية (Pilot study)، عدد أفرادها (10) من مجتمع الدراسة، وذلك للتأكد من وضوح عبارات وفقرات الإستبانة، والمقصود من كل فقرة قبل بدء العملية البحثية، هذا وقد تم استخراج معاملات الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا لكل مجال من المجالات الإصلاحية، ولكل أداة فرعية، والأدوات ككل انظر الجدول (1):

إن معامل ثبات المقياس للأداة، وذلك حسب معامل الاتساق الداخلي للمقياس بمعادلة كرونباخ ألفا، كانت قيمة ذلك المعامل للاستبانة ككل (0.39)، كما حسبت وبنفس الطريقة معاملات الثبات كرونباخ ألفا في حدودها الدنيا (0.62) للإصلاحات الإعلامية، و(0.65) للإصلاحات الإجتماعية، و(0.70) للإصلاحات السياسية، و(0.72) للإصلاحات الأخرى، و(0.79) لكل من الإصلاحات الإقتصادية والمتعلقة بمؤسسة الحكم، وأما الإصلاحات الدستورية فقد بلغت (0.91)، وجميع هذه القيم تعد مقبولة لأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة: ولتنفيذ جمع البيانات من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبانة على مدرسي العلوم السياسية بطريقة المناولة الشخصية، باليد أو بالبريد، كما تم وضع الهواتف الخلوية للباحث على كل استبانة من أجل تلقي الاستفسارات والرد عليها إن كان هناك ما يلزم لذلك.

المعالجة الإحصائية: للإجابة على أسئلة الدراسة، تم استخدام المعالجة الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، واختبار شفيه (Schaffee) للمقارنات البعدية.

المعيار الإحصائي: لتفسير تقديرات العينة البحثية على كل فقرة من الفقرات التي احتوتها الأداة، تم استخدام المعيار الإحصائي التالي: من (1) إلى أقل من (2) درجة متدنية، من (2) إلى أقل من (3) بدرجة متوسطة، ومن (3) إلى (4) بدرجة عالية.

نتائج الدراسة ومناقشتها: بعد تفريغ الإستبانات ومعالجتها إحصائيا ثم تبويب الإجابات في محورين: الأول تضمن وصف تحليل للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتعلقة بـ: العمر والرتبة الأكاديمية ومصدر المؤهل الدراسي الأخير والتوجه الفكري والدخل الشهري، وتضمن المحور الثاني الإصلاحات المختلفة وهي: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومؤسسة الحكم والدستور وإصلاحات أخرى، حيث تضمن كل إصلاح رئيس خمسة إصلاحات فرعية شكلت قوام الإصلاح الرئيسي، ومن ثم قدم ملخصا لأهم ما توصلت الدراسة من نتائج، إضافة إلى العديد من التوصيات. وتضمن العرض عددا من الجداول ذات الدلالة وضعت في الأماكن الملائمة في الدراسة وسيتم تناول ذلك على النحو التالي:

المحور الأول: خصائص عينة الدراسة. يوضح الجدول (2) البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة والمكونة من (42) حالة.

الجدول (1): معاملات ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل مجال من مجالات الأداة وللأداة ككل (ن = 42)

رقم المجال	المجال (الاصلاحات)	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)
1	السياسية	0.70
2	الإقتصادية	0.79
3	الإجتماعية	0.65
4	الإعلامية	0.62
5	الثقافية	0.82
6	متعلقة بمؤسسة الحكم	0.79
7	الدستورية	0.91
8	الأخرى	0.72
الإصلاحات لعدم قيام الثورات العربية ككل		0.39

الجدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية%
العمر	من 35 سنة فما دون	2	4.8
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	42.9
	من 45 سنة فأكثر	22	52.4
	المجموع	42	100.0
الرتبة الاكاديمية	مدرس + استاذ مساعد	24	57.1
	استاذ مشارك	13	31.0
	استاذ	5	11.9
	المجموع	42	100.0
مصدر المؤهل الاخير	الدول العربية	24	57.1
	الدول الشرقية	4	9.5
	الدول الغربية	14	33.3
	المجموع	42	100.0
التوجه الفكري	اسلامي	15	35.7
	قومي	14	33.3
	قطري	13	31.0
	المجموع	42	100.0
الدخل الشهري	من 1000 دينار فاقل	14	33.3
	من 1000 – اقل من 1500 دينار	21	50.0
	من 1500 دينار فاكثر	7	16.7
	المجموع	42	100.0

ويتبين من الجدول (2) ما يلي:

– **الفئة العمرية:** تشير بيانات الجدول الإحصائي إلى أن نسبة أفراد الفئة العمرية الأولى (35 سنة فما دون) قد شكلت ما نسبته (4.8%)، والفئة الثانية (36– أقل من 45) قد شكلت ما نسبته (42.9%)، والفئة الثالثة (من 45 سنة فأكثر) شكلت ما نسبته (52.4%)، وهذا مؤشر واضح على أن الفئة الثالثة تشكل أكبر نسبة تليها الثانية وهذا يعطي مصداقية لأجوبة العينة عل إعتبار كلما كان سن أفراد العينة أكبر كانت تجاربه أكثر ومعلوماته أوفر وتفسيره للأحداث أقرب للحقيقة.

– **الرتبة الأكاديمية:** أما فيما يتعلق بالرتبة الأكاديمية تبين أن فئة مدرس وأستاذ مساعد شكلت (57.1%)، بينما شكلت فئة الأستاذ المشارك (31%)، وأما فئة الأستاذ فقد شكلت أقل النسب حيث بلغت(11.9%)، وهذه النسب تشير إلى أن مجتمع الدراسة وفي المستويات الدنيا مدرس وأستاذ مساعد، بحاجة إلى مزيد من البحث والإطلاع.

– **مصدر المؤهل الأخير:** بينت الدراسة أن نسبة الحاصلين على المؤهل الدراسي الأخير (الدرجة العلمية العليا) من الدول العربية شكلت ما نسبته (57.1%)، في حين تلتها نسبة الحاصلين على ذلك المؤهل من الدول الغربية حيث شكلت ما نسبته (33.3%) وجاءت نسبة الحاصلين على المؤهل الأخير من الدول الشرقية أقل من غيرها حيث بلغت ما نسبته (9.5%)، وهذه النسب تشير إلى ان معظم اعضاء هيئة التدريس هم من خريجي الدول العربية وذلك بسبب انخفاض تكاليف الدراسة او حصولهم على بعثات من دولهم للدراسة فيها، وهنا لا بد ان نشير الى اهمية وضرورة الدراسة في الجامعات الغربية من اجل الاطلاع على المراجع والدراسات الغربية التي تعكس الفكر الغربي تجاه الدول العربية.

– **التوجه الفكري:** هناك حالة من التقارب الشديد بين نسب التوجهات الفكرية للعينة الدراسية حيث شكلت حالة التوجه الإسلامي بين المدرسين ما نسبته (35.7%)، وحالة التوجه القومي ما نسبته (33.3%) وحالة التوجه القطري ما نسبته (31.0%)، وعلى الرغم من التقارب في النسب إلا أن التوجه الإسلامي يعتبر قائدا للتوجهات الأخرى وهذا يفسر أن المجتمع الأردني يمكن وصفه بانه اقرب ما يكون للمجتمع المتدين.

– **الدخل الشهري:** تشير بيانات الدراسة إلى أن الدخل الشهري للفئة الأولى من العينة الدراسية والتي دخلها (أقل من 1000 دينار) شكلت ما نسبته (33.3%) اي ثلث المدرسين،

في حين إحتلت الفئة الثانية والتي يتراوح دخلها بين (1000 إلى أقل من 1500) شكلت ما نسبته (50%) اي نصف المدرسين، والفئة الثالثة التي يزيد دخلها أكثر من (1500) شكلت أدنى النسب حيث بلغت (16.7%) اي الاقلية من المدرسين، وهذا يشير أن الغالبية العظمى من الأكاديميين دخولهم متواضعة.

المحور الثاني:عرض نتائج أسئلة الدراسة المتعلقة بالإصلاحات: تم تناول ذلك على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: والذي ينص على: "ما درجة الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية وانظر الجدول (3).

يتبين من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية بلغ (3.46) وبانحراف معياري (0.33) وبدرجة تقدير عالية وان الاهمية النسبية لهذا المجال بلغت (معرفة اختلاف)، كما يتبين أن المجال السابع للإصلاحات الدستورية) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.64) بانحراف معياري (0.42) وبدرجة تقدير عالية وهذا يبن مدى اهمية الاصلاحات الدستورية عند مدرسي العلوم السياسية، تلاه المجال السادس (متعلقة بمؤسسة الحكم) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.60) بانحراف معياري (0.38) وبدرجة تقدير عالية، أما المجال الرابع (الإصلاحات الإعلامية) وجاء في المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.30) بانحراف معياري (0.46) وبدرجة تقدير عالية.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الأداة، وفيا يلي عرض لذلك:

أ) فيما يتعلق بفقرات المجال الأول (الإصلاحات السياسية):

يتبين من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.14) و(3.64) بدرجة تقدير (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.64) وبانحراف معياري (0.48) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.57) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (3) جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.14) وبانحراف معياري (0.87) وبدرجة تقدير عالية.

ب) فيما يتعلق بفقرات المجال الثاني (الإصلاحات الإقتصادية)

ويتبين من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.31) و(3.55) بدرجة تقدير عالية، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.55) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالي وهذا يشير بوضوح الى اهمية محاربة الفساد والحفاظ على المال العام من العبث ة. تلاها الفقرة رقم (4) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.50) وبانحراف معياري (0.77) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (2) وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.31) وبانحراف معياري (0.64) وبدرجة تقدير عالية أيضاً.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية في كل مجال من مجالات الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات الباعثة على عدم القيام بالثورات العربية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم المجال	الرتبة	المجال (الإصلاحات)	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية %	الانحراف المعياري	درجة التقدير
7	1	الدستورية	3.64	73	0.42	عالية
6	2	متعلقة بمؤسسة الحكم	3.60	72	0.38	عالية
8	3	الأخرى	3.50	70	0.42	عالية
1	4	السياسية	3.42	68	0.48	عالية
3	4	الإجتماعية	3.42	68	0.41	عالية
2	6	الإقتصادية	3.41	68	0.52	عالية
5	7	الثقافية	3.36	67	0.46	عالية
4	8	الإعلامية	3.30	66	0.46	عالية
الإصلاحات السياسية ككل			3.46	%69	0.33	عالية

* الدرجة الدنيا(1) والعليا(4)

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسة في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الأول (الإصلاحات السياسية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*		الانحراف المعياري	درجة التقدير
5	1	تبني إصلاحات سياسية حقيقية لدفع المواطن نحو المشاركة في العملية السياسية	3.64	73	0.53	عالية
1	2	الأخذ بالحكم الديمقراطي	3.57	71	0.50	عالية
4	3	إطلاق الحريات السياسية والمدنية ووضع ضمانات لها	3.56	71	0.63	عالية
2	4	تشجيع المعارضة السياسية للقيام بمعارضة حقيقية لا صورية	3.19	64	0.94	عالية
3	5	إبعاد النخب السياسية التي تتماها مع مصالح النظام	3.14	63	0.87	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسة في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الثاني (الإصلاحات الإقتصادية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	درجة التقدير
3	1	كف يد المستأثرين بموارد الدولة وتعطيل معادلة زواج السلطة ورأس المال	3.55	71	0.50	عالية
4	2	الحيلولة دون وصول أصحاب المصالح أو المقربين من النظام للمال العام	3.50	70	0.77	عالية
1	3	موائمة النظام بين مؤشر سقف المعيشة والدخول	3.36	67	0.66	عالية
5	4	تبني الأنظمة عمليات التنمية المستدامة	3.35	67	0.88	عالية
2	5	شمول كافة مناطق البلد الواحد بالخطط التنموية وعلى السواء	3.31	66	0.64	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

ج) فيما يتعلق بفقرات المجال الثالث (الإصلاحات الاجتماعية)

يتبين من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.26) و(3.52) بدرجة تقدير (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.49) وبدرجة تقدير عالية وهذا يؤكد مرة اخرى مدى اهمية محاربة الفساد والمحسوبية. تلاها الفقرة رقم (4) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.32) وبانحراف معياري (0.81) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (2) وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.14) وبانحراف معياري (1.14) وبدرجة تقدير عالية.

د) فيما يتعلق بفقرات المجال الرابع (الإصلاحات الإعلامية):

يتبين من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.93) و(0.51) بدرجة تقدير تراوحت بين (متوسطة) و(عالية)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.43) وبانحراف معياري (0.74) وبدرجة تقدير عالية مما يبين اهمية البعد الديني والقومي ويعكس الانتماء القومي عند المدرسين. تلاها الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.93) وبانحراف معياري (0.97) وبدرجة تقدير متوسطة.

هـ) فيما يتعلق بفقرات المجال الخامس (الإصلاحات الثقافية):

يتبين من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.31) و(3.43) بدرجة تقدير (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.43) وبانحراف معياري (0.63) وبدرجة تقدير عالية وهذا يعكس مدى الرغبة في تطبيق مبادىء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، تلاها الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.36) وبانحراف معياري (0.82) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (2) وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.31) وبانحراف معياري (0.72) وبدرجة تقدير عالية.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسي في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الثالث (الإصلاحات الإجتماعية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	درجة التقدير
3	1	محاربة المحسوبية وقطع دابر الواسطة	3.52	70	0.55	عالية
1	2	تضييق خناق البطالة بالبحث عن فرص عمل للعاطلين	3.45	69	0.63	عالية
4	3	العمل قدر الإمكان على تحقيق العدالة الإجتماعية	3.44	69	0.74	عالية
5	4	دعم الطبقة الفقيرة والحد من غلاء الأسعار وتوفير الخدمات للنهوض بالظروف المعيشية	3.43	69	0.74	عالية
2	5	محاربة الغنى الفاحش غير المشروع (الفساد المالي) والأخذ بيد الطبقة الدنيا	3.26	65	0.54	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسة في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الرابع (الإصلاحات الإعلامية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	1	تبني سياسية إعلامية هادفة وذات مضمون منطلقة من الثوابت الدينية أولاً والقومية ثانياً	3.48	70	0.51	عالية
5	2	تبني خطط برامجية هادفة وجذابة تعزز الروح الوطنية واعتبار الوطن فوق الجميع	3.43	69	0.74	عالية
2	3	تبني ثقافة إعلامية جماهيرية قائمة على أساس التفريق بين الفضائيات المغرضة من غيرها	3.36	67	0.76	عالية
4	4	تبني رسالة إعلامية قائمة على المصداقية والموضوعية	3.31	66	0.61	عالية
3	5	ربط شركات الاتصالات (الخلويات) باتفاقيات قائمة على الالتزام بالتوجه العام للبلد وفق شروط ومعايير السياسة العامة	2.93	59	0.97	متوسطة

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم الإعلامية في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الخامس (الإصلاحات الثقافية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	درجة التقدير
4	1	استحضار ثقافة الديمقراطية وتغييب ثقافة المحسوبية	3.43	69	0.63	عالية
3	2	دعم البحث العلمي وتوليه المسؤولية الثقافية لأصحاب الكفاءات العلمية لتجاوز خط التخلف العلمي	3.36	67	0.82	عالية
5	3	رفع المستويات التعليمية بالخطط والبرامج الهادفة والأخذ بيد المنفذين بها (المدرسين)	3.35	67	0.73	عالية
1	4	التعريف بثقافة العولمة ليتسنى للفرد التفريق بين ما هو ضار ومفيد منها	3.33	66	0.82	عالية
2	5	الأخذ بالتنوع الثقافي من خلال الأخذ بكل مصادر الثقافة المتنوعة	3.31	66	0.72	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

و) فيما يتعلق بفقرات المجال السادس (الإصلاحات متعلقة بمؤسسة الحكم):

يتبين من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.50) و(3.69) بدرجة تقدير (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.69) وبانحراف معياري (0.47) وبدرجة تقدير عالية مما يؤكد بشكل واضح ضرورة احترام المسؤولين للمال العام وعدم العبث به. تلاها الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.63) وبانحراف معياري (0.49) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (2) وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.50) وبانحراف معياري (0.63) وبدرجة تقدير عالية.

ز) فيما يتعلق بفقرات المجال السابع (الإصلاحات الدستورية):

يتبين من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.60) و(3.68) بدرجة تقدير (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.68) وبانحراف معياري (0.48) وبدرجة تقدير عالية وهذا يشير الى وجود توافق على احترام المواثيق او القوانين الدستورية وعدم المساس بها. تلاها الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.67) وبانحراف معياري (0.48) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (5) وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.60) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالية.

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم متعلقة بمؤسسة الحكم في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال السادس (الإصلاحات متعلقة بمؤسسة الحكم) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	درجة التقدير
4	1	الحيلولة دون تغول أعضاء مؤسسة الحكم بالمال العام	3.69	74	0.47	عالية
3	2	ضمان انتخابات نزيهة مع ضمان حق الناخب في الانتخابات الرئاسية	3.63	72	0.49	عالية
5	3	تعزيز الثقة بمؤسسة الحكم عن طريق سلوك درب الحكم الرشيد	3.62	72	0.49	عالية
1	4	تقنين فترة ولاية الرئيس وعدم السماح بتجاوزها	3.58	72	0.50	عالية
2	5	الابتعاد عن أي توجه يوحي بنظام التوريث في الحكم	3.50	70	0.63	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم متعلقة بمؤسسة الحكم في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال السابع (الإصلاحات الدستورية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	1	احترام الثوابت الدستورية ومقاومة أي عملية هادفة إلى اختراقها	3.68	74	0.48	عالية
3	2	تفسير أحكام الدستور وفقاً لنصوصها الحقيقة	3.67	73	0.48	عالية
2	3	عدم تحميل الدستور أي أحكام تمس مسوغات وجوده	3.65	73	0.48	عالية
4	4	وضع نصوص دستورية ضامنة للحريات بأنواعها بما فيها النقد الموضوعي	3.62	73	0.48	عالية
5	5	إيجاد محكمة دستورية خاصة تقاضي أصحاب الخروقات الدستورية (محكمة مظالم)	3.60	72	0.50	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

ح) فيما يتعلق بفقرات المجال الثامن (الإصلاحات أخرى):

يتبين من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.36) و(3.62) بدرجة تقدير (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.54) وبدرجة تقدير عالية مما يؤكد على ضرورة الفصل بين السلطات والمحافظة على التوازن بينها. تلاها الفقرة رقم (4) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.55) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (1) وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.36) وبانحراف معياري (0.48) وبدرجة تقدير عالية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: والذي ينص على: " هل تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف (العمر، الرتبة، مصدرالمؤهل الأخير، التوجه الفكري، الدخل الشهري) لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الاردنية؟.

انبثق عن هذا السؤال مجموعة من الاسئلة الفرعية والفرضيات الصفرية الآتية:

هل تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف (العمر) لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الاردنية؟

"لا تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف عمر مدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (العمر)، والجدول (12) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (12) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة العربية وحسب متغير (العمر)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (13) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@) بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، على كل مجال من مجالات الأداة، وعلى الأداة ككل، والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية تعزى لمتغير العمر. حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على: "لا تختلف الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف عمر مدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسة بمؤسسة الحكم في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الثامن (إصلاحات أخرى) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	درجة التقدير
3	1	العمل على استقلالية السلطات وعدم تركيزها بيد الرئيس	3.62	72	0.54	عالية
4	2	فتح المجال للتنافس الحزبي وعدم اختزال الدولة بحزب واحد	3.55	71	0.50	عالية
5	3	الحيلولة دون اختزال قيادات الأمن والجيش في الدولة في أسرة واحدة	3.52	70	0.63	عالية
2	4	وقف الأجهزة الأمنية عند حدود التزامها، والمهمات والواجبات الموكولة لها، وإلغاء الصلاحيات الأخرى التي تزاولها بدون سند قانوني	3.46	69	0.55	عالية
1	5	تعظيم دور الشباب من خلال الاستماع إلى آرائهم وإشعارهم بأهمية دورهم في الفاعلية والعملية السياسية	3.36	67	0.48	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والعليا (4)

الجدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (العمر)

المجال (الإصلاحات)	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السياسية	من 35 سنة فما دون	2	3.70	0.42
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.39	0.40
	من 45 سنة فأكثر	22	3.43	0.55
	الكلي	42	3.42	0.48
الإقتصادية	من 35 سنة فما دون	2	3.50	0.71
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.32	0.39
	من 45 سنة فأكثر	22	3.48	0.60
	الكلي	42	3.41	0.52
الإجتماعية	من 35 سنة فما دون	2	3.60	0.57
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.31	0.28
	من 45 سنة فأكثر	22	3.50	0.49
	الكلي	42	3.42	0.41
الإعلامية	من 35 سنة فما دون	2	3.60	0.57
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.46	0.31
	من 45 سنة فأكثر	22	3.15	0.52
	الكلي	42	3.30	0.46
الثقافية	من 35 سنة فما دون	2	2.60	0.57
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	2.39	0.36
	من 45 سنة فأكثر	22	2.31	0.71
	الكلي	42	2.36	0.75
تتعلق بمؤسسة الحكم	من 35 سنة فما دون	2	3.50	0.71
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.63	0.36
	من 45 سنة فأكثر	22	3.59	0.39
	الكلي	42	3.60	0.38
دستورية	من 35 سنة فما دون	2	3.50	0.71
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.16	0.38
	من 45 سنة فأكثر	22	3.68	0.44
	الكلي	42	2.64	0.42
أخرى	من 35 سنة فما دون	2	3.50	0.71
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.37	0.47
	من 45 سنة فأكثر	22	3.62	0.33
	الكلي	42	3.50	0.42
الإصلاحات ككل	من 35 سنة فما دون	2	3.56	0.62
	من 36 – اقل من 45 سنة	18	3.43	0.23
	من 45 سنة فأكثر	22	3.47	0.39

الجدول (13): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة العربية وحسب متغير (العمر)

المجال (الإصلاحات)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
السياسية	بين المجموعات	0.175	2	0.087	0.364	0.697
	داخل المجموعات	9.361	39	0.240		
	المجموع	9.536	41			
الإقتصادية	بين المجموعات	0.268	2	0.134	0.487	0.618
	داخل المجموعات	10.724	39	0.275		
	المجموع	10.991	41			
الإجتماعية	بين المجموعات	0.418	2	0.209	1.244	0.299
	داخل المجموعات	6.558	39	0.168		
	المجموع	6.976	41			
الإعلامية	بين المجموعات	1.080	2	0.540	2.750	0.076
	داخل المجموعات	7.659	39	0.169		
	المجموع	8.739	41			
الثقافية	بين المجموعات	0.187	2	0.093	0.279	0.758
	داخل المجموعات	13.056	39	0.335		
	المجموع	13.243	41			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	0.041	2	0.020	0.135	0.874
	داخل المجموعات	5.918	39	0.152		
	المجموع	5.959	41			
دستورية	بين المجموعات	0.092	2	0.046	0.255	0.776
	داخل المجموعات	7.071	39	0.181		
	المجموع	7.163	41			
أخرى	بين المجموعات	0.626	2	0.313	1.875	0.167
	داخل المجموعات	6.513	39	0.167		
	المجموع	7.139	41			
الإصلاحات ككل	بين المجموعات	0.035	2	0.017	0.151	0.861
	داخل المجموعات	4.523	39	0.116		
	المجموع	4.557	41			

- **النتائج المتعلقة** باختلاف الرتبة الأكاديمية لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟.

انبثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف الرتبة الأكاديمية لمدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (الرتبة الأكاديمية)، والجدول (14) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (14) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية، وحسب متغير (الرتبة الاكاديمية)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (15) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الإصلاحات الإعلامية) تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والمتعلقة بمجال (الإصلاحات الإعلامية) والتي تنص على: "تختلف الإصلاحات (الإعلامية) التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف الرتبة الأكاديمية لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية". ولمعرفة لصالح من تكون تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه ('Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (16) يبين ذلك.

الجدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (الرتبة الأكاديمية)

المجال (الإصلاحات)	الرتبة الأكاديمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السياسية	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.54	0.36
	أستاذ مشارك	13	3.18	0.59
	أستاذ	5	3.48	0.59
	الكلي	42	3.42	0.48
الإقتصادية	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.40	0.43
	أستاذ مشارك	13	3.29	0.68
	أستاذ	5	3.80	0.24
	الكلي	42	3.41	0.52
الإجتماعية	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.39	0.30
	أستاذ مشارك	13	3.38	0.57
	أستاذ	5	3.68	0.36
	الكلي	42	3.42	0.41
الإعلامية	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.42	0.37
	أستاذ مشارك	13	3.05	0.51
	أستاذ	5	3.44	0.55
	الكلي	42	3.30	0.46
الثقافية	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.43	0.37
	أستاذ مشارك	13	3.11	0.82
	أستاذ	5	3.64	0.41
	الكلي	42	3.36	0.57
تتعلق بمؤسسة الحكم	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.61	0.41
	أستاذ مشارك	13	3.57	0.38
	أستاذ	5	3.68	0.23
	الكلي	42	3.60	0.38
دستورية	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.64	0.39
	أستاذ مشارك	13	3.57	0.49
	أستاذ	5	3.84	0.36
	الكلي	42	3.64	0.42
أخرى	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.39	0.45
	أستاذ مشارك	13	3.60	0.34
	أستاذ	5	3.80	0.24
	الكلي	42	3.50	0.42
الإصلاحات ككل	مدرس+أستاذ مساعد	24	3.48	0.27
	أستاذ مشارك	13	3.34	0.42
	أستاذ	5	3.67	0.31
	الكلي	42	3.46	0.33

الجدول (15): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (الرتبة الاكاديمية)

المجال (الإصلاحات)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
السياسية	بين المجموعات	1.093	2	0.546	2.524	0.093
	داخل المجموعات	8.443	39	0.216		
	المجموع	9.536	41			
الإقتصادية	بين المجموعات	0.942	2	0.471	1.828	0.174
	داخل المجموعات	10.049	39	0.258		
	المجموع	10.991	41			
الإجتماعية	بين المجموعات	0.373	2	0.186	1.101	0.343
	داخل المجموعات	6.603	39	0.169		
	المجموع	6.976	41			
الإعلامية	بين المجموعات	1.261	2	0.631	3.289	0.048*
	داخل المجموعات	7.478	39	0.192		
	المجموع	8.739	41			
الثقافية	بين المجموعات	1.348	2	0.674	2.210	30.12
	داخل المجموعات	11.895	39	0.305		
	المجموع	13.243	41			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	0.045	2	0.023	0.148	0.863
	داخل المجموعات	5.914	39	0.152		
	المجموع	5.959	41			
دستورية	بين المجموعات	0.265	2	0.132	0.749	0.480
	داخل المجموعات	6.898	39	0.177		
	المجموع	7.163	41			
أخرى	بين المجموعات	0.861	2	0.430	2.673	0.082
	داخل المجموعات	6.278	39	0.161		
	المجموع	7.139	41			
الإصلاحات ككل	بين المجموعات	0.403	2	0.201	1.890	0.165
	داخل المجموعات	4.155	39	0.107		
	المجموع	4.557	41			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@).

يتبين من الجدول (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الإصلاحات الإعلامية) بين ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس+ أستاذ مساعد) وذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) ولصالح ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس+أستاذ مساعد).

وهذا يفسره أن الرتبة الأكاديمية الدنيا (مدرس + أستاذ مساعد) تكون في مقتبل العمر، وبالتالي يكون همها الظهور في وسائل الإعلام لتأخذ لها موضع قدم بين أولئك الذين احتلوا مكانة إعلامية، وخصوصاً أن أبناء هذا السن لهم طموحات ويبحثون عن دور، الأمر الذي يجعلهم أكثر اهتماماً في الشأن الإعلامي، لأنه الطريق الذي قد يبلغهم تلك الطموحات، لذا جاءت اهتماماتهم أكثر من غيرهم من أصحاب الرتب الأكاديمية الأخرى. وأما ما يفسر وجود الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين رتبتي استاذ مشارك وأستاذ ولصالح الرتبة الأكاديمية الأخيرة، وهو أن رتبة أستاذ قد بلغت من الخبرة العلمية مبلغاً كبيراً، هذه الخبرة قد اكتسبتها من تجربتها التدريسية أولاً ونضوج وعيها السياسي الذي امتدت به الأيام لكونها متقدمة على غيرها في السن، وبالتالي تكون نظرتها للإصلاحات الإعلامية نظرة المتفحص، الذي يميل إلى مصداقية الحكم على بيان خلل الإعلام، ويكون لديه الاستعداد انطلاقاً من خبرته العلمية والعملية إبداء رأيه دون خشيته من

الأجهزة الأمنية، ولأنه يكون قد وصل إلى مرحلة عمرية تجاوزتها الخشية من الأجهزة الأمنية، لأنه قد وصل إلى مرحلة عمرية تجاوزتها الخشية من وقوف هذه الأجهزة دون إحرازه وظيفة للمعاش.

النتائج المتعلقة باختلاف مصدر المؤهل الأخير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟.

انبثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية باختلاف مصدر المؤهل الأخير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية وحسب متغير (مصدر المؤهل الأخير)، والجدول (17) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (17) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات السياسية، التي تتطلبها الأنظمة السياسية وحسب متغير (مصدر المؤهل الأخير)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (18) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات (الإقتصادية، والإجتماعية، ومتعلقة بمؤسسة الحكم، والدستورية)، وعلى الإصلاحات ككل تعزى لمتغير مصدر المؤهل الأخير. حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والمتعلقة بمجال الإصلاحات (الإقتصادية، والإجتماعية، ومتعلقة بمؤسسة الحكم، والدستورية، والأخرى) وعلى الإصلاحات ككل والتي تنص على: "تختلف الإصلاحات (الإقتصادية، والإجتماعية، ومتعلقة بمؤسسة الحكم، والدستورية، والأخرى) الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف مصدر المؤهل الأخير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية". ولمعرفة لصالح لمن تكون تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه ('Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (19) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (19) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات (الإقتصادية والإجتماعية والإعلامية والثقافية والدستورية)، وعلى الإصلاحات ككل بين ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول العربية)، وذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول الشرقية)، ولصالح ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول العربية)، وكذلك بين ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول الغربية) وذوي مصدر المؤهل الأخير(الدول الشرقية)، ولصالح ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول الغربية). وما يفسر الحالة الأولى لصالح الدول العربية، أن أصحاب المؤهلات الأخيرة التي حصل عليه مدرسو العلوم السياسية في الجامعات الأردنية من الدول العربية، قد عايشوا كل جوانب الحياة المختلفة في منطقتهم العربية، ولسنوات أطول من غيرهم وبعقلية واعية، كونهم قد بلغوا من العمر ما يجعلهم يميزون الأمور أكثر، ممن غاب أمثالهم عن البلاد، واستقى تعليمه الأخير من الدول الشرقية، فقد عايشوا التردي الاقتصادي، وارتفاع مستوى الفقر سنة بعد أخرى، والفساد المستشري، وتغليب الواسطة على الكفاءة العلمية، والبعد عن المصداقية والموضوعية، وتغليب ثقافة المحسوبية على ثقافة الديمقراطية، وعدم احترام الثوابت الدستورية، لذا جاءت إجابات هذه الفئة أكثر دلالة من اصحاب المؤهلات الشرقية ولصالح ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول العربية).

الجدول (16): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الأسباب السياسية، والأسباب الإعلامية) وحسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال (الإصلاحات)	الرتبة الأكاديمية	المتوسط الحسابي	أستاذ مشارك	أستاذ
الإعلامية	مدرس+أستاذ مساعد	3.42	*	–
	أستاذ مشارك	3.05		*
	أستاذ	3.44		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@).

الجدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية وحسب متغير (مصدر المؤهل الأخير)

المجال (الإصلاحات)	مصدر المؤهل الأخير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السياسية	الدول العربية	24	3.47	0.39
	الدول الشرقية	4	2.90	0.82
	الدول الغربية	14	3.50	0.47
	الكلي	42	3.42	0.48
الإقتصادية	الدول العربية	24	3.37	0.48
	الدول الشرقية	4	2.80	0.71
	الدول الغربية	14	3.67	0.36
	الكلي	42	3.41	0.52
الإجتماعية	الدول العربية	24	3.45	50.3
	الدول الشرقية	4	2.85	0.53
	الدول الغربية	14	3.54	0.38
	الكلي	42	3.42	0.41
الإعلامية	الدول العربية	24	3.25	0.37
	الدول الشرقية	4	2.90	0.87
	الدول الغربية	14	3.51	0.38
	الكلي	42	3.30	0.46
الثقافية	الدول العربية	24	3.38	0.36
	الدول الشرقية	4	2.35	1.10
	الدول الغربية	14	3.61	0.35
	الكلي	42	3.36	0.57
تتعلق بمؤسسة الحكم	الدول العربية	24	3.60	0.41
	الدول الشرقية	4	3.35	0.47
	الدول الغربية	14	3.69	0.29
	الكلي	42	3.60	0.38
دستورية	الدول العربية	24	3.56	0.45
	الدول الشرقية	4	3.35	0.47
	الدول الغربية	14	3.87	0.23
	الكلي	42	3.64	0.42
أخرى	الدول العربية	24	3.43	10.4
	الدول الشرقية	4	3.30	40.7
	الدول الغربية	14	3.69	0.26
	الكلي	42	3.50	20.4
الإصلاحات ككل	الدول العربية	24	3.44	0.26
	الدول الشرقية	4	2.98	0.55
	الدول الغربية	14	3.64	0.24
	الكلي	42	3.46	0.33

الجدول (18): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية وحسب متغير (مصدر المؤهل الأخير)

المجال (الإصلاحات)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
السياسية	بين المجموعات	1.223	2	0.611	2.868	0.069
	داخل المجموعات	8.313	39	0.213		
	المجموع	9.536	41			
الإقتصادية	بين المجموعات	2.490	2	1.245	5.710	0.007*
	داخل المجموعات	8.502	39	0.218		
	المجموع	10.991	41			
الإجتماعية	بين المجموعات	1.532	2	0.766	5.487	0.008*
	داخل المجموعات	5.444	39	0.140		
	المجموع	6.976	41			
الإعلامية	بين المجموعات	1.342	2	0.671	3.537	0.039
	داخل المجموعات	7.397	39	0.190		
	المجموع	8.739	41			
الثقافية	بين المجموعات	4.991	2	2.495	11.793	0.000*
	داخل المجموعات	8.252	39	0.212		
	المجموع	13.243	41			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	0.352	2	0.176	1.224	0.305
	داخل المجموعات	5.607	39	0.144		
	المجموع	5.959	41			
دستورية	بين المجموعات	1.246	2	0.623	4.106	0.024*
	داخل المجموعات	5.917	39	0.152		
	المجموع	7.163	41			
أخرى	بين المجموعات	0.749	2	0.374	2.284	0.115
	داخل المجموعات	6.390	39	0.164		
	المجموع	7.139	41			
الإصلاحات ككل	بين المجموعات	1.385	2	0.693	8.516	0.001*
	داخل المجموعات	3.172	39	0.081		
	المجموع	4.557	41			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@).

وأما ما يفسر الحالة الثانية فإن أصحاب المؤهلات الأخيرة والتي مصدرها الدول الغربية، قد عايشت الرفاة الاقتصادي، والعدالة الإجتماعية، والانفتاح الإعلامي والتنوع الثقافي واحترام الدستور وتداول السلطة، في حين ان هذا لم يكن متوفرا في البلاد الشرقية وإن وجد فهو بقدر محدود جداً، لذا جاءت هذه الفئة وفي أذهانها المفاهيم الغربية، وطالبت الأنظمة السياسية العربية الأخذ به، وهي أكثر دلالة من الذين جاءوا بمؤهلات علمية من الدول الشرقية.

النتائج المتعلقة باختلاف التوجه الفكري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

انبثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف التوجه الفكري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ

العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (التوجه الفكري)، والجدول (20) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (20) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (التوجه الفكري)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (21) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على جميع مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية تعزى لمتغير التوجه الفكري. حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على: "لا تختلف بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف التوجه الفكري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

– **النتائج المتعلقة** باختلاف الدخل الشهري لمدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

انبثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف الدخل الشهري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

الجدول (19): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات: (الإقتصادية، والإجتماعية، والإعلامية، والدستورية) والإصلاحات ككل، وحسب متغير مصدر المؤهل الأخير

المجال (الأسباب)	مصدر المؤهل الأخير	المتوسط الحسابي	الدول الشرقية	الدول الغربية
الإقتصادية	الدول العربية	3.37	*	–
	الدول الشرقية	2.80		*
	الدول الغربية	3.67		
الإجتماعية	الدول العربية	3.45	*	–
	الدول الشرقية	2.85		*
	الدول الغربية	3.54		
الإعلامية	الدول العربية	3.25	*	–
	الدول الشرقية	2.90		*
	الدول الغربية	3.51		
الثقافية	الدول العربية	3.38	*	–
	الدول الشرقية	2.38		*
	الدول الغربية	2.61		
الدستورية	الدول العربية	3.56	*	–
	الدول الشرقية	3.35		*
	الدول الغربية	3.87		
الإصلاحات ككل	الدول العربية	3.44	*	–
	الدول الشرقية	2.98		*
	الدول الغربية	3.64		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@).

الجدول (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (التوجه الفكري)

المجال (الإصلاحات)	التوجه الفكري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السياسية	إسلامي	15	3.41	0.65
	قومي	14	3.21	0.28
	وطني	13	3.66	0.36
	الكلي	42	3.42	0.48
الإقتصادية	إسلامي	15	3.39	0.59
	قومي	14	3.36	0.48
	وطني	13	3.51	0.50
	الكلي	42	3.41	0.52
الإجتماعية	إسلامي	15	3.28	0.46
	قومي	14	3.49	0.35
	وطني	13	3.52	0.40
	الكلي	42	3.42	0.41
الإعلامية	إسلامي	15	3.19	0.51
	قومي	14	3.26	0.43
	وطني	13	2.49	0.41
	الكلي	42	3.30	0.46
الثقافية	إسلامي	15	3.08	0.78
	قومي	14	3.53	0.27
	وطني	13	3.49	0.40
	الكلي	42	3.36	0.57
تتعلق بمؤسسة الحكم	إسلامي	15	3.64	0.40
	قومي	14	3.56	0.36
	وطني	13	3.62	0.40
	الكلي	42	3.60	0.38
دستورية	إسلامي	15	2.69	0.33
	قومي	14	3.53	0.47
	وطني	13	2.71	0.46
	الكلي	42	2.64	0.42
أخرى	إسلامي	15	3.56	0.24
	قومي	14	3.41	0.52
	وطني	13	3.54	0.47
	الكلي	42	3.50	0.49
الإصلاحات ككل	إسلامي	15	3.41	0.41
	قومي	14	3.42	0.19
	وطني	13	3.57	0.36
	الكلي	42	3.46	0.33

الجدول (21): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسّي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (التوجه الفكري)

المجال (الإصلاحات)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
السياسية	بين المجموعات	1.351	2	0.675	3.218	0.051
	داخل المجموعات	8.185	39	0.210		
	المجموع	9.36	41			
الإقتصادية	بين المجموعات	0.171	2	0.085	0.307	0.737
	داخل المجموعات	10.821	39	0.277		
	المجموع	10.991	41			
الإجتماعية	بين المجموعات	0.492	2	0.246	1.480	0.240
	داخل المجموعات	6.484	39	0.166		
	المجموع	6.976	41			
الإعلامية	بين المجموعات	0.698	2	0.349	1.693	0.197
	داخل المجموعات	8.041	39	0.206		
	المجموع	8.739	41			
الثقافية	بين المجموعات	1.801	2	0.901	3.069	0.058
	داخل المجموعات	11.442	39	0.293		
	المجموع	13.243	41			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	0.052	2	0.026	0.171	0.843
	داخل المجموعات	5.907	39	0.151		
	المجموع	5.959	41			
دستورية	بين المجموعات	0.0.276	2	0.138	0.781	0.465
	داخل المجموعات	6.887	39	0.177		
	المجموع	7.163	41			
أخرى	بين المجموعات	0.175	2	0.088	0.490	0.616
	داخل المجموعات	6.964	39	0.179		
	المجموع	7.139	41			
الإصلاحات ككل	بين المجموعات	0.220	2	0.110	0.989	0.381
	داخل المجموعات	4.338	39	0.111		
	المجموع	4.557	41			

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (الدخل الشهري)، والجدول (22) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (22) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (الدخل الشهري)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (23) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@) بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات (الإعلامية، والثقافية، والدستورية) ككل تعزى لمتغير الدخل الشهري. حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 ≥@)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والمتعلقة بمجال الإصلاحات (الإعلامية) وعلى الإصلاحات ككل والتي تنص على: "تختلف الإصلاحات (الإعلامية، والثقافية،

والدستورية) والتي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف الدخل الشهري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية". ولمعرفة لصالح لمن تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه ('Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (24) يبين ذلك.

الجدول (22): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية وحسب متغير (الدخل الشهري)

المجال (الإصلاحات)	الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السياسية	أقل من 1000 دينار	14	3.43	0.40
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.43	0.53
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.40	0.54
	الكلي	42	3.42	0.48
الإقتصادية	أقل من 1000 دينار	14	3.46	0.48
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.37	0.53
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.46	0.63
	الكلي	42	3.41	0.52
الإجتماعية	أقل من 1000 دينار	14	3.41	0.35
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.33	0.41
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.71	0.46
	الكلي	42	3.42	0.41
الإعلامية	أقل من 1000 دينار	14	3.54	0.34
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.13	0.40
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.34	0.67
	الكلي	42	3.30	0.46
الثقافية	أقل من 1000 دينار	14	3.60	0.32
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.07	0.60
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.74	0.40
	الكلي	42	2.36	0.57
تتعلق بمؤسسة الحكم	أقل من 1000 دينار	14	3.63	0.39
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.53	0.40
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.77	0.29
	الكلي	42	3.60	0.38
دستورية	أقل من 1000 دينار	14	3.60	0.44
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.55	0.42
	من 1500 دينار فأكثر	7	4.00	0.00
	الكلي	42	3.64	0.42
أخرى	أقل من 1000 دينار	14	3.49	0.43
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.49	0.31
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.60	0.68
	الكلي	42	3.50	0.42
الإصلاحات ككل	أقل من 1000 دينار	14	3.52	0.31
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	21	3.36	0.35
	من 1500 دينار فأكثر	7	3.63	0.28
	الكلي	42	3.46	0.33

الجدول (23): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (الدخل الشهري)

المجال (الإصلاحات)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
السياسية	بين المجموعات	0.005	2	0.002	0.010	0.990
	داخل المجموعات	9.531	39	0.244		
	المجموع	9.536	41			
الإقتصادية	بين المجموعات	0.077	2	0.039	0.138	0.872
	داخل المجموعات	10.914	39	0.280		
	المجموع	10.991	41			
الإجتماعية	بين المجموعات	0.764	2	0.382	2.398	0.104
	داخل المجموعات	6.212	39	0.159		
	المجموع	6.976	41			
الإعلامية	بين المجموعات	1.421	2	0.710	3.786	0.031*
	داخل المجموعات	7.318	39	0.188		
	المجموع	8.739	41			
الثقافية	بين المجموعات	3.639	2	1.820	7.389	0.002*
	داخل المجموعات	9.604	39	0.246		
	المجموع	13.243	41			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	0.310	2	0.155	1.068	0.353
	داخل المجموعات	5.650	39	0.145		
	المجموع	5.959	41			
دستورية	بين المجموعات	1.090	2	0.545	3.502	0.040*
	داخل المجموعات	6.072	39	0.156		
	المجموع	7.163	41			
أخرى	بين المجموعات	0.076	2	0.038	0.210	0.811
	داخل المجموعات	7.063	39	0.181		
	المجموع	7.139	41			
الأسباب ككل	بين المجموعات	0.446	2	0.223	2.115	0.134
	داخل المجموعات	4.112	39	0.105		
	المجموع	4.557	41			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@).

الجدول (24): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات (الإعلامية، والثقافية، والدستورية) وحسب متغير الدخل الشهري

المجال (الإصلاحات)	الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	من 1000 – أقل من 1500 دينار	من 1500 دينار فأكثر
الإعلامية	أقل من 1000 دينار	3.54	*	–
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	3.13		*
	من 1500 دينار فأكثر	3.34		
الثقافية	أقل من 1000 دينار	3.60	*	–
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	3.07		*
	من 1500 دينار فأكثر	3.74		
الدستورية	أقل من 1000 دينار	3.60	*	–
	من 1000 – أقل من 1500 دينار	3.55		*
	من 1500 دينار فأكثر	4.00		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@).

يتبين من الجدول (24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات (الإعلامية، والثقافية، والدستورية) بين ذوي الدخل الشهري (أقل من 1000 دينار). وذوي الدخل الشهري (من 1000 – أقل من 1500 دينار) ولصالح ذوي الدخل الشهري (ألاقل من 1000 دينار).

وأما ما يفسر الحالة الأولى فإن الفئة التي دخلها أقل من ألف دينار، تكون في وقت مبكر من التحاقها بالعمل الاكاديمي، بعد مشوار علمي طويل استنفذت فيه مبالغ مالية كبيرة من اجل للدراسة، لذا فانها تحتاج الى دخل مالي من اجل تسديد الالتزامات المترتبة عليها نتيجة التحاقها للحصول على الدكتوراه، اضافة الى أعباء الحياة اليومية والمسقبلية، لذا فهي أكثر من غيرها اهتماما بالإعلام كتابةً، والمشاركة بالندوات المرئية، من اجل االحصول على دخل اضافي أو لفت نظر المسؤولين طمعاً في وظيفة أعلى دخلاً. وأما ما يتعلق بالاهتمام بالدستور فهذه الفئة أكثر نقداً للسلطة التنفيذية عند تخطيها الثوابت الدستورية، وقد يدفعها إلى ذلك ضرورة احترام الدستور، أو جلب انتباه السلطة التنفيذية لها طمعاً في مركز وظيفي متقدم أيضاً، ظناً منها أن السلطة ستعمل على ذلك من أجل وقف النقد لها وتحويلهم من دعاة نقد للسلطة إلى موالين.

وأما ما يفسر الحالة الثانية هو بين ذوي الدخل الشهري (من 1000 – أقل من 1500 دينار)، وذوي الدخل الشهري (من 1500 دينار فأكثر)، ولصالح ذوي الدخل الشهري من (1500) دينار فأكثر، وهذا يفسره أن هذه الفئة قد بلغت من العمر طويلاً وتسلمت وظائف كادت أن تحال على التقاعد، ونصابها التدريسي أقل من غيرها، فلديها والحالة هذه الوقت الوفير، وهذا كله يؤدي إلى الاهتمام والأكثر متابعة لوسائل الإعلام، وتجربتهم العلمية والعملية الطويلة أكسبتهم ثقافة عالية، ووفرت لهم ملكة في النقد الموضوعي، وخصوصاً عند مخالفة نصوص الدستور وثوابته، فهي بهذا العمر لا تخشى الأجهزة الأمنية والسلطة التنفيذية من الحيلولة دون تسلمها وظائف معاشية، لكونها على أبواب الخروج من الوظيفة، ومنهم من خرج أو يستحق راتباً تقاعدياً من الحكومة أو الضمان الاجتماعي، لذا كانت إجابات هذه الفئة أكثر دلالة من فئة ذوي الدخل من ألف إلى أقل من ألف وخمسمائة دينار.

الخاتمة

بعد إجراء التحليل لإجابات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية حول الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية، فقد تمت الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة، والتحقق من فرضياتها، وتم التوصل إلى عدة استنتاجات، والتي بدورها استوجبت عدة توصيات نبرزها على النحو التالي:

أولاً: الاستنتاجات: لقد ناقشت الدراسة واحداً من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الاوساط الاكاديمية ولا سيما اعضاء هيئة التدريس في اقسام العلوم السياسية في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة، وابرزت مواقفهم تجاه الاصلاحات السياسية المطلوبة لدى الانظمة السياسية العربية، وقد توصلت الدراسة من استخدام المنهج المسحي واداة الاستبانة الى الاستنتاجات التالية:

1. أن أبرز الإصلاحات التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية هي الإصلاحات الدستورية التي ترتكز عليها جميع الاصلاحات الاخرى خاصة تلك التي تقيد سلطة الحكام، فالتعديلات الدستورية باتت والحالة هذه قضية هامة ومرجعية هامة، لتحكم منظومة المؤسسات الحاكمة في الأنظمة السياسية. ان هذه النتيجة تختلف عن نتائج الدراسات السابقة حيث ان الدراسات السابقة لم تتعرض للاصلاحات الدستورية.
2. إن غياب الوعي السياسي لدى الحكام والمحكومين أدى بالقائمين على الحكم إلى التغول والتعسف في استخدام السلطة واستغفال المحكومين وعدم الاهتمام باشراك المواطنين بالمشاركة السياسية، والخشية من الحكام، كما أن جبروتهم أدى إلى سكوت المحكومين على عثراتهم، وإغفال نخبة الحكم عن القيام بالإصلاح حتى استفحل وعم الفساد مما ادى الى انتشار الاحباط لدى الجماهير وبالتالي تحدي السلطة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شحادة ووحيد، 2011 ومع دراسة مركز الوحدة العربية 2004).
3. إن الفساد بكافة أشكاله في المؤسسات السياسية يعتبر السبب الرئيس لاستفحال الخطر وغياب العدالة والمساواة داخل مؤسسات الأنظمة السياسية، وهذا الفساد لا يشكل الخطر الأكبر بقدر ما تمثله مشكلة الفساد في إقامة علاقات تبادل منافع بين أطراف السلطة المحصنة داخل الأنظمة نفسها واشغال المواطنين بكسب عيشهم مما يلحق الاذى والضرر بكافة فئات الشعب وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (علوي، 2009).
4. ان الاصلاح بشكل عام لا يأتي بشكل مفاجيء ولكن يأتي بشكل تدريجي ومفصل يطال كافة مفاصل الدولة حتى ياتي ثماره، ويبقي على تماسك المجتمع اقتاءا بالامم المتقدمة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجحيشي 2011، ودراسة بني سلامة 2013).

5. إن الإصلاحات السياسية تواجه عدة عقبات في مقدمتها، ازدواجية أو ثنائية السلطة في الأنظمة السياسية، كما لم تطال هذه الاصلاحات مؤسسة الحكم والنخب العليا في الدولة لذلك على الانظمة القيام بالاصلاحات الحقيقية لاقناع الشعب بعدم اللجؤ الى الثورات، وبالتالي لا تكون الإصلاحات السياسية كالعربة يجرها حصانان كل حصان يجر باتجاه يعاكس جر الآخر وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (اوتاودي 2007 وموسى 2013).

6. إن الإصلاحات السياسية تتطلب بالدرجة الأولى إبعاد النخب السياسية التي تتماها مع مصالح الأنظمة، وجعل تلك الأنظمة مفتوحة، ليتنافس كل أصحاب الكفاءات في الوصول إلى المناصب السياسية، وضرورة مراقبة القائمين على المؤسسات التنفيذية على اختلافها وجعلهم تحت طائلة المسؤولية، لتبقى عند حدود التزامها بالمهمات والواجبات الموكولة لها، وإلغاء الصلاحيات الأخرى التي تزاولها بلا سند قانوني وسيادة القانون والدولة القانونية كمرجعية لجميع فئات الشعب.

3. بالنسبة للسؤال الثاني والذي ينص على: هل تختلف الإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية باختلاف (العمر، الرتبة، مصدر المؤهل الأخير، التوجه الفكري، الدخل الشهري) لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الاردنية؟

اظهرت النتائج ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@) بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، على كل مجال من مجالات الأداة، وعلى الأداة ككل، والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية تعزى لمتغير العمر

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الإصلاحات الإعلامية) بين ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس + أستاذ مساعد) وذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) ولصالح ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس+أستاذ مساعد).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات (الإقتصادية والإجتماعية والإعلامية والثقافية والدستورية)، وعلى الإصلاحات ككل بين ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول العربية)، وذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول الشرقية)، ولصالح ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول العربية)، وكذلك بين ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول الغربية) وذوي مصدر المؤهل الأخير(الدول الشرقية)، ولصالح ذوي مصدر المؤهل الأخير (الدول الغربية).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على جميع مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تتطلبها الأنظمة السياسية العربية تعزى لمتغير التوجه الفكري.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq$@)، بين متوسطات تقديرات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الإصلاحات (الإعلامية، والثقافية، والدستورية) بين ذوي الدخل الشهري (أقل من 1000 دينار). وذوي الدخل الشهري (من 1000 – أقل من 1500 دينار) ولصالح ذوي الدخل الشهري (الاقل من 1000 دينار).

ثانياً: التوصيات: إن الاستنتاجات السابقة استوجبت التوصيات التالية:

1. البدء بحوارات عامة يكون أطرافها السلطة والمواطنين، وأن يفتح المجال فيها للنقاش العام المتنور الذي يفضي الى اصلاحات دستورية وقانونية جذرية.

2. الابتعاد عن الإصلاحات الترقيعية أو الشكلية والاقتراب من الحلول الواقعية.

3. دفع المؤسسات المدنية والجماعات والتيارات السياسية للالتزام بالأسس الديمقراطية، وتشجيع حالة التدافع للقيادة، وأن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد للتقدم وتعزيز المواقع.

4. إلغاء القوانين والتشريعات التي تعيق الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتوجه الجدي نحو بناء المشاركة السياسية والقبول بالتعددية السياسية، والابتعاد عن سياسات الاختزال في الحكم، وتبني قاعدة النظام السياسي.

المصادر والمراجع

اوتادي، ميشيل مارينا (2007) الأنظمة الحاكمة ومأزق الملك في العالم العربي، مخاطر الإصلاح الهرمي، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي.

بنتون، كرين (2010) دراسات تحليلية للثورات، ترجمة عبدالعزيز فهمي، القاهرة، الهيئة العامة.

بني سلامة، محمد تركي، (2007) الاصلاح السياسي: دراسة نظرية، المنارة، مجلد 13، عدد 5، جامعة ال البيت.

الجحيشي، بشير، (2011) عالمنا العربي ثورات تغيير داخلية أم مشاريع تقسيم خارجية، مجلة الحضارة، بغداد، العدد 10.

الحديثي، هاني الياس خضر، (1982) في عملية صنع القرار السياسي، بغداد: دار الرشيد.

السلمي، علي (1995) تحليل النظم السلوكية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

شحاتة، دنيا، ومريم حيد، (2011) محركات التغيير في العالم العربي، مجلة الدراسات الدولية، القاهرة، العدد 184.

صليبا، جميل (1982) المعجم الفلسفي، ج1، بيروت: الكتاب اللبناني.

علوي، المعتصم بالله داود (2009) الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمان: جامعة الشرق الأوسط

مركز دراسات الوحدة العربية (2004) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، المركز.

مشاقبة، امين.علوي، المعتصم بالله، (2010) الاصلاح السياسي والحكم الرشيد اطار نظري، وزارة التنمية السياسية.

موسى، ريم محمد (2013) الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة عمل قدمت الى مؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير، كلية الأداب والفنون، جامعة فلادلفيا، الاردن.

ناصر، شحاتة محمد (2011) سياسة النظم الحاكمة، المستقبل العربي، بيروت العدد 387، ص33–53.

هانتغنتون، صموئيل (1993) النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، بيروت: دار الساقي.

Political Reforms and Political Arab Systems of Political Science Lecturer's Perceptions at the Jordanian Universities "Survey Study"

*Abdel-Halim Manna Al Adwan, Mo'd Awad Al-Hazaimeh**

ABSTRACT

The study aimed at identifying the political reforms that are required by the Arab political systems from the perceptions of the political science lecturers at the Jordanian universities.

The study based on a key hypothesis that there is statistical significance at the level of (@ ≤ 0.05) between the personal variables and the political reforms required by the Arab political systems.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher used the quantitative approach (survey method) through a questionnaire consisted of two parts, the first is devoted to demographic characteristics of the study sample, while the second part is dedicated to the political reforms required by the Arab regimes through the perceptions of the political science teachers at the Jordanian universities. Fifty one questionnaires have been distributed to the teachers of political science; the researcher received back 45 questionnaires, forty two were analyzed as three questionnaires were not valid to be analyzed.

This study came to confirm the validity of the hypothesis, as the study concluded several outcomes, primarily:

The main reforms that are needed by the political systems are constitutional reforms. The introversion of regimes plays major role in the widespread of the corruption phenomenon, as well as, the study clarified the absence of the Arab awareness and the lack of understanding to the impact of media on the society.

The study came out with some recommendations, most importantly; the necessity of keeping away from the patching reforms and approaching the real reforms, where the efficiency should be the only criterion to consolidate the leadership positions within the system and keeping away from the reduction of the governance and finally, the vital necessity to adopt the basis of the open political system that helps the participation of every individual in the society especially those with political competencies.

Keywords: Political Reforms, Political Arab Systems, Political Science Lectures, Jordanian Universities.

* Bayt Al-Hikma Institute, Al-alBait University, and Faculty of Arts, The World Islamic Sciences and Education University, Jordan. Received on 30/12/2013 and Accepted for Publication on 9/10/2014.